

بيان صادر عن المكتب السياسي لشبكة التغيير من أجل سوريا حول التصعيد الأمني في محافظة السويداء

تتابع شبكة التغيير من أجل سوريا ببالف قلق التصعيد الأمني الخطير الذي تشهده محافظة السويداء منذ مساء أمس، نتيجة الاشتباكات المتكررة وعمليات الانتشار العسكري التي تسببت في سقوط ضحايا وترويع المدنيين، في ظل استمرار اعتماد المقاربة الأمنية في التعاطي مع الأزمات المحلية.

وإذ نعرب عن بالف أسفنا لسقوط الضحايا، وندين بأشد العبارات استمرار العنف، فإننا نحمل السلطة السورية المسؤولية الأساسية عما آلت إليه الأوضاع، باعتبارها الجهة المخولة قانوناً وأخلاقياً بحماية المواطنين ومنع تدهور الأمن. ويتجلى هذا التقصير من خلال الفشل في تقديم استجابات سياسية ومسؤولة للمطالب المحلية، وترك المجال مفتوحاً أمام مجموعات مسلحة غير منضبطة، ترتبط بعضها بشكل مباشر بأجهزة أمنية، لتنفيذ هجمات تهدد السلم الأهلي وتستهدف أبناء المحافظة بشكل متكرر.

كما نحذر من استمرار وسائل الإعلام الرسمية في تبني خطاب تحريضي، يحرف الوقائع، ويُعلي من لغة التجيش والانقسام، ويُعيد تأطير الاشتباكات المحدودة ضمن سردية الانقسام والصراع الطائفي، في وقت يتطلب فيه الوضع الحكمة والتروي ومعالجة الأسباب لا استثمار النتائج.

بيان صادر عن المكتب السياسي لشبكة التغيير من أجل سوريا حول التصعيد الأمني في محافظة السويداء

وانطلاقاً من مسؤوليتنا الأخلاقية والوطنية، نؤكد على ما يلي:

1. نطالب كل الأطراف بوقف فوري وشامل لكافة العمليات العسكرية والأمنية داخل محافظة السويداء، وضمان الحماية الكاملة للمدنيين والمناطق السكنية من أي استهداف أو انتهاك، تحت أي ذريعة.
2. ندعو إلى فتح تحقيق نزيه وشفاف لكشف ملابس ما جرى ومحاسبة المسؤولين عن التصعيد واستخدام القوة المفرطة.
3. نحمل السلطة السياسية والأمنية مسؤولية تفشي ثقافة العنف والتطرف الديني والسياسي، التي تُستخدم لتبرير ردود أفعال مفرطة وغير مسؤولة تجاه أي تحرّك اجتماعي أو مدني.
4. نطالب وسائل الإعلام الرسمية بوقف الخطاب التحريضي والتخوين، واعتماد لغة مسؤولة تساهم في تهدئة النفوس لا تأجيجها.
5. ندعو كافة القوى السياسية السورية، دون استثناء، إلى رفع الصوت إزاء هذه الانتهاكات، وعدم الاكتفاء بالصمت أو التبرير.
6. كما نطالب الفصائل المحلية والفاعلين المسلحين في محافظة السويداء بتحمل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية في حماية المدنيين، وضبط النفس، والامتناع عن أي ممارسات أو انتهاكات قد تعرض أرواح المدنيين أو ممتلكاتهم للخطر، ونشدد على ضرورة التزام جميع الأطراف بأحكام القانون الدولي الإنساني، وتغليب مصلحة المجتمع وأمنه على أي حسابات ضيقة.



بيان صادر عن المكتب السياسي لشبكة التغيير من أجل سوريا حول التصعيد الأمني في محافظة السويداء

في الوقت الذي نرفض فيه أي تدخل خارجي يزيد من تعقيد المشهد السوري أو يسعى لاستثمار الفوضى لمصالح إقليمية، ونؤكد أن المسؤولية الأولى في حماية المدنيين وضبط الوضع الأمني تقع على عاتق السلطة السورية، التي تخلت عن دورها السيادي وتركت فراغاً استغل مراراً من أطراف مختلفة.

إن تكرار هذا النمط من المعالجة الأمنية في أكثر من منطقة سورية، يؤكد الحاجة إلى مراجعة شاملة للنهج السياسي في التعامل مع الأزمات، وتغليب مصلحة جميع السوريين وسلامتهم على أي حسابات ضيقة أو أمنية. وحدها المقاربة السياسية التشاركية، القائمة على احترام كرامة جميع السوريين وحقوقهم، قادرة على استعادة الثقة وبناء استقرار حقيقي.